



اشتباكات خارج  
حرم جامعة الأزهر  
أمس (طارق وجيه  
- أ ف ب)

لا تزال تظاهرات طلاب «الإخوان» تشكل التحدي الداخلي الأكبر للسلطات المصرية التي شكلت لجنة لمراجعة قرارات العفو التي اتخذها مرسي، في وقت راوحت فيه مفاوضاتها مع إثيوبيا بشأن سد النهضة مكانها

## القضاء المصري يبرئ قذاف الدم ومحاكمة ثانية لمرشد «الإخوان»

### قتيل وعشرات الجرحى في صدامات جامعة الأزهر

الدعوة السلفية  
مع التصويت بنعم على  
الدستور

على قوات الأمن، بالحجارة، وزجاجات «المولوتوف». وقال المتحدث باسم حركة «طلاب أزهريون ضد الانقلاب»، محمود الأزهرى، إن «طالباً في السنة الرابعة من كلية التربية قسم اللغة الفرنسية توفي جراء إصابته بطلق نارى في الصدر»، فيما لم يتسن التأكد من الخبر من مصادر مستقلة. لكن مصادر قضائية أشارت إلى أن النيابة بدأت التحقيق مع 144 متهماً في اشتباكات جامعة الأزهر.

وعلى أثر المواجهات، قال رئيس جامعة الأزهر أسامة العبد إن «الجامعة لن ترضخ مطلقاً لمحاولات طلاب الإخوان لنشر الفوضى وتعطيل الدراسة بالجامعة»، مؤكداً أن «الدراسة في الجامعة لن تُعطل بسبب التظاهرات التي يقوم بها طلاب الإخوان، وأنه لن يتوانى في معاقبة كل من ثبت تورطه في أعمال العنف».

وتابع: «سيُحال طلاب الإخوان الذين شاركوا في نشر العنف والفوضى في جامعة الأزهر على مجالس التأديب بالجامعة تمهيداً لفصلهم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدهم». وفي سيناء، أعلن الجيش مقتل «تكفيري خطير» أثناء إحدى عمليات الدهم أمس. وقال المتحدث الرسمي باسم الجيش

براً القضاء المصري أمس ابن عم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، أحمد قذاف الدم، من تهم «محاولة قتل» شرطين مصريين وحياسة أسلحة نارية دون ترخيص، فيما أُرجئت إلى 11 شباط المقبل ثاني محاكمة لمرشد «الإخوان» محمد بديع و14 من قيادات الجماعة المتهمين بالتحريض على العنف الذي تأجج أمس في جامعة الأزهر، موقعاً قتيلاً وعشرات الجرحى في صفوف الطلاب.

في هذا الوقت، كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية والري، خالد وصيف، عضو الوفد المصري المشارك في الاجتماع الثلاثي لوزراء مياه دول حوض النيل في السودان أمس، عن أن الخلافات لا تزال مستمرة، بين مصر والسودان وإثيوبيا، حول سد النهضة الإثيوبي. وأوضح أنه «اتفق فقط على بعض الأهداف المتعلقة بتشكيل اللجنة لمناقشة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والهندسولوجية للسد، وسيؤجل باقي النقاط الخلافية والعالقة لحسمها خلال الاجتماع المقبل لوزراء الدول الثلاث».

من جهة ثانية، أصدر رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوى قراراً بتشكيل لجنة وزارية لمراجعة قرارات العفو التي صدرت في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، في الفترة منذ 30 حزيران 2012، وحتى 3 تموز الماضي.

ونص القرار على أن «تشكل اللجنة برئاسة الببلاوى، وعضوية كل من وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، ووزير الداخلية محمد إبراهيم، ووزير العدل عادل عبد الحميد، ووزير الانتقالية محمد أمين المهدي، ووزير الخارجية نبيل فهمي، والنائب العام هشام بركات، ورئيس الاستخبارات العامة محمد فريد التهامي».

وبحسب القرار، ستحصر اللجنة الحالات التي لم يكن العفو فيها عن أفعال ارتكبت بهدف مناصرة ثورة كانون الثاني 2011، وتحقيق أهدافها، وكذلك الحالات التي لم يكن العفو عنها مستهدفاً الصالح العام، والحالات التي أدى العفو عنها إلى الإضرار بمصالح البلاد الداخلية والخارجية، أو يهدد بوقوع هذه الأضرار. وأصدر مرسي خلال عهده 8 قرارات بالعفو شملت أسماء نحو 2500 محكوم بقضايا إرهاب متنوعة وتهريب أسلحة ثقيلة من ليبيا إلى سيناء وتجارة وحياسة ذخائر وأسلحة واغتيالات لقيادات أمنية وغسل أموال وتامر، بجانب مدانين في قضايا تتعلق بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان.

قضاياها، قالت مصادر قضائية إن «محكمة جنابات القاهرة المنعقدة بالتجمع الخامس قضت ببراءة أحمد قذاف الدم منسحق العلاقات المصرية الليبية السابق من اتهامه بالشروع في قتل ضابطي شرطة، ومقاومة السلطات وحياسة أسلحة نارية دون ترخيص».

من جهة ثانية، قال رئيس هيئة الدفاع عن محمد بديع وقيادات «الإخوان» الـ14 المتهمين، محمد الدماطي: «هذه محاكمة سياسية. ليس هناك دليل على ارتكاب المتهمين للجرائم التي يحاكمون عليها. طالبنا بالإفراج عنهم لكن المحكمة قررت تأجيل الجلسة».

ميدانياً، تحولت تظاهرة لطلاب جامعة الأزهر المؤيدين لمرسي إلى أعمال عنف أدت إلى سقوط عشرات الإصابات وتحطيم عدد من سيارات الشرطة، وإتلاف منشآت عامة وخاصة، واعتداء

هذا الدستور «معينة وغير منتخبة». وقال أبو الفتوح: «نجدد أن يكون الدافع هو مصلحة مصر، بعيداً عن الإرهاب الديني والعسكري، ولن تكون هناك ديموقراطية ما دام هناك تنظيمات إرهابية، ووجود تنظيم عسكري يريد الهيمنة على البلاد، ولا بد من التخلص من الاثنين».

في تنظيم أنصار بيت المقدس». وفي ما يتعلق بالدستور، أعلن عبد المنعم أبو الفتوح، رئيس حزب «مصر القوية» أن الحزب سيصوت بـ«لا» في الاستفتاء المرتقب، مشيراً في مؤتمر صحفي، في القاهرة أمس، إلى أن الانقسام السياسي الحالي «لا يجوز فيه إتمام أي دساتير» بالإضافة إلى أن اللجنة التي أنشأت

المصري العقيد محمد أحمد علي إن «إبراهيم محمد فريخ سلامة حمدان أبو عيطة الشهير بأبو صهيب، أحد أخطر القيادات التكفيرية قتل خلال عملية دهم نفذتها قوات الجيش والشرطة في شمال سيناء».

وقالت مصادر أمنية إن أبو عيطة «هو أحد القادة التنظيميين المهمين

## القمة الخليجية اليوم: الاتحاد وهم أم حقيقة؟

ورداً على الموقف العماني المفاجئ، قال الرئيس السابق للاستخبارات السعودية الأمير تركي الفيصل إن موقف عُمان من تشكيل الاتحاد الخليجي لن يحول من دون حدوثه، مضيفاً: «لعمان كل الحق في التعبير عن رأيها، ولا أعتقد أن ذلك سيحول دون حدوث الاتحاد الخليجي». وتابع: «دول مجلس التعاون وشعوبها ترى ضرورة حدوث الاتحاد، فالوحدة أمر حتمي، وسواء أرادت عمان الانضمام لاحقاً للاتحاد أو لم ترد، فذلك شأنها».

وتساند البحرين بطبيعة الحال الموقف السعودي، وقال مجلس الوزراء البحريني، خلال جلسته أول من أمس، إن التحديات التي تحيط بدول مجلس التعاون الخليجي «تؤكد أن الاتحاد الخليجي بات ضرورة ملحة وخياراً استراتيجياً لا مناص منه».

في المقابل، ترى الكويت أنه يجب عدم التسرع في الأمر. وقال وزير الصحة الكويتي، الشيخ محمد عبد الله مبارك الصباح، إن «الاتحاد الخليجي يحتاج إلى رؤية ومزيد من البحث والدراسة وأخذ آراء الجميع». واستبعد أن يُقَرّ الاتحاد في القمة الخليجية الحالية.

وأضاف الصباح، لدى افتتاحه المركز الإعلامي للدورة الـ34 لمجلس التعاون أول من أمس، أن «المسألة في مراحلها الأولى، ومتى ما تم الاتفاق المبدئي على الاتحاد سيتم رفعه» للقادة، مستدركا: «لكن هذا لن يحصل في قمة الكويت، بل في القمم المقبلة، للوصول إلى مفهوم الوحدة الخليجية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً»، فيما لم تعلن كل من قطر والإمارات موقفهما رسمياً من الاتحاد الخليجي حتى الآن.

(أ ف ب، الأناضول)

ومشروع الاتحاد الخليجي الذي طرحته السعودية ليبحثه قادة مجلس التعاون في قمتهم اليوم، يهدف إلى تحقيق خطوة نوعية في مقابل الانتكاسات الكثيرة الحاصلة أخيراً، وخاصة في الملفين الإيراني والسوري. إلا أن هذا المشروع قد يزيد من الشرح مع تهديد سلطنة عمان بالانسحاب في حال إعلانه.

وترحب البحرين وقطر بالاتحاد الذي اقترحت السعودية إقامته عام 2011، بينما ترحب كلاً من الإمارات والكويت بالاتحاد من حيث المبدأ، لكنهما تفضلان عدم التسرع في ذلك، إلا أن مدير مرصد الدول العربية أنطوان بصبوص، يرى أن «دولاً مثل قطر، وإن رحبت بالاتحاد، إلا أنها تخشى أن يضعها الاتحاد كلياً تحت النفوذ السعودي، وهو الأمر الذي سعت جاهداً طوال سنوات لتجنبه».

وقال بصبوص إن «مجلس التعاون الخليجي يعيش عدة أزمات داخلية وجيوسياسية، من الانقسامات بين الدول، إلى الغضب السعودي الكبير إزاء السياسة الأميركية بعد تحالف استمر 68 عاماً، وصولاً إلى التفاوت في الموقف من إيران»، بعد الاتفاق النووي مع الدول الكبرى، مضيفاً أن «السعودية وقطر على طرفي نقيض في الملفين المصري والسوري»، فيما «الإمارات إلى جانب السعودية».

وفي خطوة مفاجئة لا تتماشى مع الطبيعة الهادئة والمتكتمة للدبلوماسية العمانية، أعلن وزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي السبت الماضي أن بلاده ضد قيام الاتحاد الخليجي، مهدداً بالانسحاب من المجموعة في حال قيام الاتحاد.

في ظل تفاقم الانقسامات الداخلية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي بشأن الملفات الإقليمية، ولا سيما الملفان السوري والمصري، والأزمة في العلاقات مع الحليف التاريخي واشنطن، فضلاً عن الارتباك إزاء إيران التي تعزز موقعها، تفتتح اليوم القمة الخليجية التي تستضيفها الكويت بعد أسابيع على قمة سعودية قطرية كويتية الشهر الماضي في الرياض لتوفير الحد الأدنى من الأجواء الملائمة لانعقاد هذه القمة في أعقاب طلب سعودي من دول مجلس التعاون بـ«إدانة تصرفات» قطر في مصر واليمن.

الكويت: الاتحاد يحتاج إلى رؤية ومزيد من البحث (أ ف ب)

